

بوتفليقة، عنقاء النظام، يولد من جديد

ما كاد يُصدّق أنّ عبد العزيز بوتفليقة يعيش آخر أيامه (السياسية على الأقل)، وأن ظهوره في التلفزيون الحكومي مرتدياً «بيجامة النقاها»، مؤامرة هدفها إثبات عدم أهليته لصاحب الحكم، حتى فاجأ الجميع بقراره أن لا تقل رمزيتها عن أثرهما السياسي. القرار الأول كان إلحاق ثلاث مديريات تابعة لدائرة الاستعلامات والأمن، أي استخبارات الجيش (مديريات الاتصال، وأمن القوات المسلحة، والشرطة القضائية العسكرية)، بقيادة الأركان العامة. ومعنى ذلك، بعبارة أخرى، تحجيم هذا الجهاز الذي يتزأه الفريق محمد مدين منذ 1990 وفضصر مهال على مكافحة الجوسسة. القرار الثاني كان تعيين قائد الأركان، الفريق أحمد قايد صالح، نائباً للوزير الدفاع (أي نائباً للرئيس)، خلفاً للواء عبد الملك قنايية، وهو ما تم في إطار تعديل حكومي شمل كثيرا من الوزارات.

استخبارات الجيش تصنع الرؤساء؟

القراران، اللذان اتخذهما بوتفليقة في ظروف صحية استثنائية، يعنجان بطلان أسطورة روج لها محللون سياسيون وصحافيون مستعجلون، مفادها أن الجيش (واستخباراته تحديداً) هو صانع الرؤساء، وأن رئيس الجمهورية ليعمّ في يديه لا قائده دستورا وقانونا. هذه الأسطورة نشبت ما يصدّق على فترة استثنائية، (فترة 1992-1999 التي ميزها عدم استقرار المؤسسة الرئاسية) على تاريخ علاقة المؤسسة العسكرية برأس السلطة التنفيذية منذ وفاة الرئيس يومين في 1978 إلى اليوم. ولم تنتشر هذه الأسطورة في وسائل الإعلام والأوساط السياسية إلا لأنها بُنيت جزئياً على مطع حقيقي هو إشراك المسكر «عرفاء»، مع الأحزاب الحكومية، في اختيار المرشح الرسمي للرئاسة، والاستشارة الرئيس لهم في قراراته المهمة، حتى الاقتصادية منها. لكن شأن بين دورهم المحوري في النظام وبين امتلاكهم فيتو بحذون به هامش مناورة صاحب حق اقلتهم وترقيتهم.

ويُراد لإعارة هيكله دائرة الاستعلام والأمن أن تقرّ دليلاً على تغلب السلطة المدنية على رجل اجتزأ على رأس هذا الجهاز عقدين كاملين - أحدهما عرف حرباً طاحنة على الجماعات الإسلامية المسلحة، وعلى الإعلام لوطأة الاستخبارات على الحياة السياسية، وتدخلها في الأحزاب والنتخابات والجمعيات بغرض تنصيب قيادات «مؤنقة فيها»، وتحكمها في المجال الإلزامي من خلال مراقبة توزيع الإعلانات الحكومية على الجرائد الصديقية دون غيرها. وسيكون من آثار هذا القرار حرمان الفريق محمد مدين من بعض وسائل سلطة واسعة التي يمارسها على المؤسسة العسكرية من خلال المديرية المركزية لأمن القوات المسلحة، وعلى الإعلام من خلال مديرية الاتصال، وعلى كبار المسؤولين الاقتصاديين من خلال سيف الشرطة القضائية العسكرية المسلط على رفاقهم. ويبدو التذكير هنا بأن هذه الشرطة هي التي حققت في قضايا فساد مرتبطة بتسيير مسؤولين عيّنهم الرئيس. ومن هذه القضايا عقد المدير العام السابق للشركة البترولية الحكومية سويتارال، محمد

مزبان، وخلفه، عبد الحفيظ فغولي، صفقات بمئات ملايين الدولارات مع شركات أجنبية «بالتراضي»، أي دون إجراء مناقصة عامة، وتلقي شكيب خليل، وزير الطاقة السابق، أموالاً من «سابيام» الإيطالية لقاء تسهيل حصوله على صفقات في القطاع البترولي. ويُراد لتعيين الفريق أحمد قايد صالح نائباً للوزير الدفاع، وهو منصب استحدث خصيصاً له (سلفه كان «مجرد» وزير مستندب) أن يُقرأ كإشارة إلى اطمئنان بوتفليقة إلى جيشه وقائد أركانه، خاصة وأنه أولى إليه الإشراف على ثلاث مديريات لم يكن يشرف عليها إلا بشكل غير مباشر. وقد تتجلى آثار هذا القرار قريباً في وقف تحقيقات الشرطة القضائية العسكرية في فضائح تسيير بعض المسؤولين «البوتفليقيين» وأبرزهم، دون منازح، شكيب خليل.

آخر «جنرالات الحرب الأهلية»

ولا تكمن المفاجأة في استهداف الفريق محمد مدين بل في توقيت هذا الاستهداف. أي في ظرف كاد الجميع فيه يؤمن بأن حماية حكم بوتفليقة، بسبب المرض، مسألة أسابيع لا شهور. فمُنذ توليه السلطة في 1999، أفلح الرئيس الجزائري في جعل قيادة المؤسسة العسكرية تابعة كلياً له تقريباً وأعادها إلى ما كانت عليه قبل تمردها على الشاذلي بن جديد في 1992 عندما تبينت نية هذا الأخير في التعايش مع جبهة الإنقاذ الإسلامية. وقد رجح كفة الميزان السياسي لصالحه بالتخلص من «جنرالات الحرب الأهلية»، باستثناء قلة قليلة، منهم الفريق محمد مدين. وأصبح له ذلك بسهولة نسبية بالنظر إلى ما كان يلاحق هؤلاء من اتهامات بالتورط في آلاف الإعدامات الجماعية في التسعينيات، وما كانوا يخشونه من رفع الحماية الرئاسية عنهم (يُقرّ بهذه الخشية ضمناً اللواء خالد نزار، الناطق غير الرسمي باسمهم، في كتابه «بوتفليقة الرجل وحصيلة حكمه»).

كان إذاً من المتوقع أن يكون الاستيلاء على القلعة الاستخباراتية المرحلة اللاحقة في تحقيق طموح بوتفليقة في التحكم بالجيش بصورة تامة، وهو طموح عبر عنه بقوله حال توليه الرئاسة: «أريد أن أكون رئيساً لا ثلاثة أرباع رئيس»، ويتذكره في مناسبة أخرى بأنه كان «أثداً خلال حرب التحرير» لما كان هؤلاء الجنرالات «دون رتب» (كتاب خالد نزار المذكور أعلاه). ولا يستبعد أنه بدأ التفكير، قبل تدهور صحته، في إعادة ترتيب البيت الاستخباراتي، وأن تفجير الشرطة القضائية العسكرية (تحت إمرة الفريق محمد مدين) قضياً فساد أتهم فيها بعض رموز حكمه كان طلاقة تحذير من مغية ذلك.

عوامل قوة الرئيس

نجح الرئيس الجزائري في إحكام قبضته على القوات المسلحة بفضل عاملين اثنين (عدا ضعف موقف جنرالات التسعينيات لما كان يتقدمهم من ملاحقات قضائية في الخارج). السبب الأول أنه أحد مهندسي النظام السياسي الحالي، ومن أحسن العارفين بخباياه منذ 50 سنة، فقد كان من الغربيين إلى العقيد هواري بومدين خلال الثورة الجزائرية (عندما كان هذا الأخير عضو قيادة أركان جيش التحرير ثم قائده العام).

17 |

«الجامعات والطربوش»، أو العمامة والطربوش، كيف افسد التعليم بفعل التسلطية ثم الزبائنية، وهو يعاني اليوم من الفوضى ومن الانقسام عن حاجات البلاد وعن العملية الإنتاجية.

الرجلان السوري المحتل يعيش تحولات مكثفة، بينما يشكل الاحتلال منظومة العلاقات الداخلية لهذا المجتمع القروي. والحمامات العامة في عمان، بين إنشاء وإلغاء، وانتشار الأوساخ.

ثمن الرفاه في بلدان الخليج هو استبعاد العمالة المهاجرة التي تلجأ إلى الانتحار. وفي الشريط «حكاية بيت»، صور حنونة من الجولان بعبسة مروى طرييه، خاصة بالسفير العربي.



الرسماء الجزائرية/العالية «بايه» (1931-1998)

وكان، بعد إضفاء اتفاقيات «إيفيان» مع فرنسا (أذار/ مارس 1962)، مبعوثه لإقناع أحمد بن بلة بالتحالف مع القيادة العسكرية لإسقاط غريمها المدني، الحكومة المؤقتة للثورة، نظير منصب الرئيس بعد الاستقلال. كما كان بوتفليقة أحد وجه الانقلاب البومديني في 1965، وظل وزير خارجية الجزائر إلى يوم وفاة ولي نعمته في 1978. وبالنظر إلى هذا السجل، لم يُعدم في 1999 خلفاء داخل السلطة، ولا من قدامى كبار الضباط الذين احتفظوا بشبكاتهم المصالحية والاستخباراتية من يرضون برئاسته لهم. وقد بُنيت ذلك بقبول نور الدين يزيد زرهوني، نائب رئيس الاستخبارات العسكرية في

تحسين مداخل قطاعات كبيرة من الفئات الوسطى لكسب ودّها، وحصر تحركات الجبهة الاجتماعية الراديكالية في مواقف أكثر مكوناتها هامشية (الشباب الباطل). وتفتن احتجاجات الطبقة العاملة عن طريق توزيع بعض الرّبع البترولي عليها لشغل نظرّها عن تسيير كارثي للاقتصاد جعله أكثر تبعية للمحروقات من أي وقت مضى. وعلى صعيد آخر، ساعد هذا الرّخاء المالي الرئيس على تكوين شبكات إدارية وأمنية واقتصادية لا ولاء لها إلا له، انضافت إلى شبكات فاعلة داخل الحزبين «الرسامين»، جبهة التحرير والتجمع الوطني الديمقراطي، وحتى داخل التيار الإسلامي (مشاركة حركة مجتمع السلم الإخوانية طيلة سنوات في «التحالف الرئاسي» مع هذين الحزبين). وازدهرت شبكات بوتفليقة الإدارية بفضل ازدياد ميزانيات الإدارات على كل مستوياتها (ميزانية التسيير تضاعفت 3 مرات بين 2007 و2012) وبفضل تعيينه المسؤولين الإداريين، حتى أقلهم وزناً، بمراسيم جمهورية تعزز سلطتهم على رؤوسهم، وهدفها شبه الملن اكتساب زبائن يدينون للرئاسة مباشرة بمناصبهم. كذلك، تحولت الشرطة في عهده (بقيادة وزيريها للدخالية، نور الدين يزيد زرهوني ثم دحو ولد قابلية، العضو السابق في استخبارات جيش التحرير) إلى هيئة أمنية ذات وزن لا يستهان به، وازداد عدد أفرادها بشكل لافت من 106 ألف في 2006 إلى 140 ألفاً في 2008 وإلى 200 ألف حالياً. حسب أرقام قدمها مديرها العام الحالي، اللواء عبد الغني العامل (أي شرطي لكل 110 مواطنين مقابل شرطي لكل 270 مواطناً في فرنسا وعدد سكانها ضعف عدد سكان الجزائر). أما شبكات الرئيس الاقتصادية فساهم في تشكيلها بشكل مباشر وغير مباشر، توزيع المال العام على «الأصدقاء» من رجال الأعمال بإيلاء مؤسساتهم مشاريع حكومية كبيرة وإشراكها في المشاريع التي تنفذها شركات أجنبية.

السؤال الذي يطرح نفسه اليوم: هل ستعجل قرارات بوتفليقة الأخيرة بزوال «دولة الاستخبارات» وبزوغ فجر «دولة القانون»؟ قبل الإجابة، تجدر الإشارة إلى أنه ما كان الرئيس، وهو على هذه الحالة الصحية، ليعلم أن الحرب على قائد الاستخبارات العسكرية لو لم يكن وراءه سند يستند إليه. شبكاته الإدارية والأمنية والاقتصادية هي التي تحركت في الواقع من خلال شخصه لمنع انهيار نظام ريعي بناه هو واستفيد منه هي أيما استفادة. وما يهم هذه الشبكات، بطبيعة الحال، ليس القضاء على «الدولة الأمنية»، لكن إضفاء خصم لردود بدأ التحقيق في فضائح التسيير الاقتصادي البوتفليقي (الابتزاز خصومه، لا إشفاقاً على المال العام ولا حياً في العدالة). أما دولة القانون فمؤجلاً ما دام النقاش يدور عن اسم خليفة الفريق محمد مدين لا عن واجب إخضاع الاستخبارات العسكرية للرقابة الشعبية أي كان رئيسها.

ياسين تملالي

صحفي من الجزائر

شيخوخة الفقراء

بين صفين من العمارات، يجلس عشرات الشيوخ على قطع كارتون، يلعبون الورق والشطرنج البلدي، يتجادلون عن تكاليف العيشة بصوت منخفض وفي السياسة بصوت مرتفع، لا يستخدمون مصطلحات سياسية لكن لديهم معجم فلاح عميق يفني بالفرض. يجلسون في ظل لافتة كبيرة ترّوج لمشروع سكني بصور رومانسية، تتجول حولهم كلاب ضالة ممّذنة صامتة لا تعضّ.

يقادرون مساكنتهم مبكراً كالعادة كل يوم نحو هذا الفضاء السّمي حديثة عمومية، فيها فقايا عشب وأشجار متناثرة. حولها سياج حديدي عبثت به الأيدي فكثرت فيه المداخل التي تسمح بتأمل شيخوخة الرجال معروضة في حديقة، أما البحث في شيخوخة النساء فأمر آخر. لأن الرجال يموتون مبكراً والنساء يعشن أكثر، وهذه محنة للفقراء.

يُفصد المسنون المكان هرباً من ضجيج الأواد والأحقاد والمطالب التي لا تنتهي. في هذه الحديقة القرعاء، التي يوجد لها شبيهة في جل أحياء مدن المغرب، يجلس الشيوخ «لقتل الوقت»، يقتلون ما تبقى من أعمارهم. لا يدرون كيف يستمتعون الوقت

فيصير صخرة تسحق أكبادهم. يتكون أنفسهم في جدل الورق والشطرنج البلدي الذي تتشابه فيه كل القطع... يعيشون في بيئة نابذة، وقد ولدوا وتربوا في مساكن أفقية، بينما يقضون شيخوتهم في مساكن عمودية يقع فيها الجار فوق أو تحت وليس بجانب. يواجهون تحضراً سريعاً غير مهيكل لا يوفر لهم بنيات استقبال.

لذا فهم متروكون لمصيرهم في زمن سائب. يتزايدون يوماً بعد آخر كما تؤكد ذلك إحصاءات التندوبية السامية للتخطيط، حالياً تتجاوز عدد المسنين المغاربة الذين يزيد عمرهم عن 60 سنة 2.9 مليون شخص. وهذا رقم مرشح للتضاعف، ففي 1982 كان هناك 800 ألف مغربي فوق سن 65 عاماً. في 2013 صاروا مليونين. وسيصير عددهم ثلاثة ملايين سنة 2022 وأربعة ملايين سنة 2028.

تضاعف إذا عدد المسنين في ثلاثين سنة، بين 1982 و2013. وستتضاعف من جديد في خمس عشرة سنة، بين 2013 و2028. أي في نصف الة السابقة. في السنوات الماضية، كانت تجتمعات المسنين في الحدائق العمومية نادرة، وحتى إن وجدت فليست



(في شيفياوين، شمال غربي المغرب)

بحجم يثير انتباه المارة. أما الآن فتجمعاتهم كبيرة وظاهرة، خاصة في الأحياء الشعبية، حيث تصعب تسمية المسنين بالناقصين. ونادراً ما تصل أوضاع وكاميرات وسائل الإعلام لهؤلاء الشيوخ الذين فقدوا القدرة على الاحتجاج. يجري التركيز على سن المراهقة الذي يحظى بتغطية إعلامية كبيرة، إذ يحضر المراهقون في المدرسة وفي الولايات الإعلانية لأنه يجبر والديه على الشراء. وهذه فترة عمرية استنزفت، ولا تقدم جديداً للسوسولوجي البصاص. لذا عليه البحث عن فضاءات جديدة للتصق.

لا يوجد ما يمكن البص عليه في المكتب، لأن «الوقائع» تجري خارجة. لذا يفرض التقصي على السوسولوجي البصاص أن يغادر مكتبه، أن يخرج للشارع. أن يمشي تحت الشمس. أن يمرّ في أماكن مغفرة. أن يتخلل عن بحثه المرّضي عن الأمان. حينها يقرب من موضوعه أكثر. يصير طرفاً. ولا معنى لما يبص عليه إن لم يكن حسه مرهفاً يتوجع لحجم الاعدالة، إن لم يكن متعاطفاً مع ضحايا الوقائع. خاصة حين يتعلق الأمر بنساء ورجال بلغوا من العمر عتياً، وما عادت أجسادهم تطيع أرواحهم، وهذا يولد أماً كبيراً. ألم معدني، لأنه

حين يتأمل الفرد محنة المسنين يرى مستقبله بوضوح، يرى مشاكل الأواد والصحة والمال. يعتقد للناس أن الأواد يطيلون العمر، لذا ينجب الفقراء كثيراً ليكون أبنائهم ضامناً اجتماعياً وتفاعلاً لهم. لكن صموات الحياة تعاكس هذا التوقع. وفي حالات، يرحل الأبناء ويعيش المسنون صفيح الوحدة. يحل التواصل الافتراضي محل التواصل الحقيقي. عندها، فما يرزج الأبناء، ليس موت المسن بل تحمّل تكاليف الجنائة وثثرة العزّين. وكم من مسن مات وتعفن قبل أن تكشف الراحة ما وقع.

في حالة مضادة، تقع حرب بسبب القرار. مسنون كثيرون طردوا من منازلهم وخاصة النساء. يسهل طرد النساء لأن ملكية المنازل لا تعود لهنّ. فالرجال هم الذين يملكون العقار. الحل؟ تلجأ النساء للتسوّل أو الألقاب وتصمتن بصبر رهيب حماية لسمعة الأواد الذين يترهون. في الحالات الطبية، يسكن المسنون مع أولادهم المزوجين. بسبب الاكتناظ يجري تعنيف المسنين لفظياً، يتحمون بالخرف والقهة النظافة. هكذا يعيشون في بيئة نابذة. في حالات المثل يتقاتل الورثة على شقة مساحتها 60 متراً سيؤدي بيها إلى تشريد الجميع. لذلك يتم تقسيم المساحة. ومرة جرت قرعة وحصلت البنات على المطبخ، وسكنتا فيه، فصار كل فرد يطبخ في غرفته.

محمد بنغريز

كاتب وسينمائي من المغرب

... وأما بعد!

حارّت الأطراف المتصارعة في سوريا وبخصوصها في الإخراج المناسب لموقفها من الاتفاق الدبلوماسي حول الأسلحة الكيميائية. وبعد تردد وارتيك، شرح كل طرف كيف أنه انتصار له تخصيصاً. الأميركي كان من أن تهديهم باستخدام القوة وتحرك قواتهم أنتجا هذا الحل، والروس من أنهم عرضوه من زمن بلا اكثرات أميركي، ومن أنه يجب البلد والمنطقة تدا عبات لا يمكن حسابها، ومن أنه لا مكان لاستخدام القوة، ولاسبياً بشكل منفرد وخارج «الشريعة» الدولية. والاعوين الإقليميون كذلك: هو «تقليم لأظافر» النظام السوري، بل وإقتلاع لأنيابه من قبل من يرفضه وكان يأمل بغضربة عسكرية «مزيلة»، (لا تتوقف شروطها)، فصار مضطراً لاكتفاء بالإتفاقية. ويتبنى السوروليون السوريون النطق السالف نفسه، كما في مرآة (حيث تنعكس أو تتغلب الصورة هي نفسها، فظهر الجهة اليمنى وكأنها اليسرى): هو نصر لأنه مكّن من النجاح في «إبطال حجة» من كانوا يتربصون بسوريا...

وهكذا يمضي كل حزب بما لديهم فرحون»، «بالغين مكابرين، يعرفون ولكنهم يُدارون. إنها الحرب بوسائل أخرى. فقد نشأت حرب، وهي عقيمة، لا يمكنها أن تحسم ولا أن تنتج حلولا ذاتية، والأسباب عديدة، تتعلق بطبيعة الحروب الأهلية عادة، وبالتحديد أكثر بطبيعة النظام والاجتماع السياسي السوروين. فإن نَقْل «استقصاء مزدوج» ويُؤدّد ذلك بكثرة، فيفترض أن تترتب على القول نتائج، ويُؤدّد ذلك بكثرة، «يجب») ولا هو أخلاقي (ما هو «حق» و«عدل»، بل تقريبي موضوعي بارد: لا يوجد (اليوم) في الأفق العام للوضع السوري من يمكنه الانتصار بشكل حاسم وسريع. وحالة الكر والفر لكل الأطراف، ومعها خراب سوريا التام، هي المعطى القائم، بسبب الطبيعة الاستبدادية المطلقة للنظام وتحجره، ويسبب أعطاب بنيوية للمعارضات... وأيضاً بسبب توازنات إقليمية فعلية، ولخصائص لحظة دولية جديدة تولد الآن أمام أعيننا، وكل ذلك صادف أن سوريا تتوسطه.

يحصل ألا يكون هناك حلّ ممكن متوفر، فيطول الصراع الدموي الدمى. عندها لا تكفي الإرادات، ولكن بلورتها ضرورة لتشكّل قاعدة للفتاعات العامة، وعندها تصبح كل خطوة ممكنة ثيمنة، لأنها تحل سياسياً واحدة من العضلات، فذلك يولد سيرورة وهو في الآن جزء منها. وهذا هو معنى «اتفاقية الكيماري»، لا أكثر. ولكن لا أقل.

نهلة الشهال

5300 شخص عربي يملك كل واحد منهم 30 مليون دولار على الأقل،

بلغ مجموع ثروتهم 880 مليار دولار، بحسب «تقرير الثروة العالمي»

الذي يصدره بنك «يو بي إس» السويسري.

واحتلّ السعوديون المرتبة الأولى بين أصحاب الملايين، يليهم الإماراتيون ثم الكويتيون.

الجولان السوري: كثافة التحوّلات الهادئة



(خاص «السفير العربي»)

مروى طربية - الجولان السوري المحتلّ

تفرض قيادات سياسية محلية تحتل حيزاً في موازاة القيادة الروحانية التقليدية، وبدأت تشكل ثقافة نضالية لها رموزها وخطابها.

ثورة الشك

لم تكن المرحلة الثالثة، مرحلة التسعينات، تقتصر على الجولان فقط، بل تمحور هذا العقد حول اتفاقية أوسلو وتسوية (وبالأحرى تصفية) القضية الفلسطينية التي شكّلت وتشكّل قلب الصراع العربي ضد الصهيونية. ورغم أن النظام السوري لم يُعلن أي نيّة بالتنازل عن الجولان، إلا أن مجرّد التفاوض مع الإحتلال هزّ في حينه الثقة به والطاعة له لدى من يواجوهن الإحتلال يوماً ويعرفون وحشيته. ليس هذا فقط، بل إن أهالي قرى الجولان كانوا يسمعون الأتباء عن المفاوضات وهم على أرض الواقع يشهدون السطو المسلح على أراضهم ومواردها، واستمرار تطوير المستوطنات وتوسيعها. تكثفت أطماع الإحتلال في الأرض: حتى يوماً هذا، 70 في المئة من المحاصيل الزراعية، واللحوم والحليب في إسرائيل مصدرها من مستوطنات الجولان، إلى جانب سرقة المياه السورية لتوفير 25 في المئة من حاجات المياه في إسرائيل.

يكون الشك عنوان هذه المرحلة حين يرى المجتمع دولته تفاوض كيانه محتلاً، يكون ذلك بداية ضوء أخضر لنوع من تطبيع التعامل مع المحتل، ويرافق ذلك بالعمدة وتحسن في الوضع الاقتصادي. في العملية يؤدي (من ضمن المسار «الإيجابي» في العملية السياسية) إلى تسهيلات في التصدير وإمكانات الإنتاج الزراعي. هذا ينسجم مع نضوج حالة

الإضراب ومعركة الهوية: بداية تمرّكز

في المرحلة الأولى لا تستوعب القرى نفسها كمرکز سياسي. المفهوم ضمناً أنها قرى نائية لا دور لها في صناعة الحدث. فكيف يكون الحال حين تُهجّر الأغلبية الساحقة وتهدم القرى وتُسلب الأرض؟ في العام 1967، كان عدد سكان الجولان 140 ألف إنسان هُجروا ولم يبق منهم في حينه أكثر من ستة آلاف سوري. هذه مرحلة انتظار الدولة والجيش وانتظار التحرير، حيث لا يمكن التنازل عنهما في ظل غياب قيادة سياسية محلية في هذه القرى المتشظية بفعل الحرب. هذه مرحلة لا تعرف فيها القرى قيمتها الاستراتيجية ولا حتّى رمزيّتها، مرحلة ما قبل الأغاني الثورية التي تمجّد هذه القرى الصغيرة النائية.

في المرحلة الثانية تكون أمام صدام حتمي مباشر بين أبناء القرى والإحتلال، في اللحظة التي يتخذ فيها الإحتلال خطوات أبادية الجانب من شأنها أن تحدث تغييرات جيوسياسية وقانونية لا رجعة فيها، وسط صمت الدولة الأم والجيش النظامية. وإذا أردنا لهذه المرحلة عنواناً فلا بد أن يكون «الإضراب الكبير»، ستة أشهر متتالية من الإضراب الذي أعلنه أهالي الجولان في 14 شباط /فبراير 1982 رفضاً للقرار الإسرائيلي بضمّ الجولان وتطبيق القانون الإسرائيلي فيه، وتحميل أهله الجنسية الإسرائيلية. الهيئات الروحية، الدرزية التي اجتمعت في العام 1980 اعتبرت من يقبل الجنسية الإسرائيلية «كافراً بدينه وخارجاً على تقاليد الطائفة العربية الدرزية، ويعترض للمقاطعة في كافة المناسبات والملقوس الدينية والاجتماعية»، بدأ

مجدل شمس، بقعاثا، مسعدة، عين قنية، والغجر هي القرى الخمس التي بقيت بعد عمليات التهجير والهدم الإسرائيلية منذ هزيمة 1967. يعيش في هذه القرى نحو 25 ألف إنسان، تحوّلوا مع الوقت إلى وضعية سياسية واجتماعية خاصة تجدر قراءتها وتقييمها بشكل منفرد. يظن المرء أحياناً أنه يحلّ هذه القرى أكثر مما تحتمل، لكن الحقيقة أن كثافة التفاعلات السياسية والاجتماعية في هذا الحيز الضيق تأخذ مشاكل ومعضلات كثيرة يعيشها الفلسطينيون (مثلاً وتضعها في وضعيات أكثر صعوبة وتطرفاً وتعقيداً). ويعيش الناس هذه الكثافة رغم ضيق الحيز الاجتماعي وشحّ إمكانات التأثير السياسي.

هي حياة على امتداد خط وقف إطلاق النار وتحت تواجد عسكري وتربيتي، هو مستقبل مجتمعي وشخصي ترتبط كل تفاصيله بمعادلات السياسة المضطربة حد الجنون، وهي يوميات تعتمّر كل مجالاتها بواقع المكنة القانونية والسياسية. هذا كله قبل ذكر التحوّلات الاجتماعية والاقتصادية والتعددية السياسية العميقة، التي عزّاه الشرح الكامن فيها مع بدء الثورة في سوريا. ويعيش السوريون في قرى الجولان المحتل هذا المشهد الملتبب في فضاء تغلفه طبقة سميكة من الجغرافيا والبيئة الطبيعية الزاهية، والأطباع الاجتماعية التي تخفي هذا الكم من التفاعلات المحتدمة والمتقدمة بسرعة وكثافة. مجتمع قروي صغير وهادئ، تله معالماً طبيعية خلابة ومهيبة، على إيقاع بطيء للحياة وانقطاع لامتداد الاجتماعي، يحوّل هذه القرى (بعكس القرى الفلسطينية داخل الخط الأخضر اليوم مثلاً) إلى بوّاب فيها شيء من العزلة الريفية الكلاسيكية.

لكن الحالة الجمالية للطبيعة في منطقة الجولان جوفاء: كل معلم خلّاب تسكنه أداة حرب، كل جبل يسكنه جهاز مراقبة، كل تجمع ماء تسبح فيه مضخة أحد الإسرائيليين. بساكنين المركز تلوّن المشهد وتحكم الإيقاع، أما اللحن الذي يُمزج على هذا الإيقاع فتحكمه بساكنين الأنغام بين بيوت مجدل شمس.

مجتمع تُغيّره مراحل الصراع

يمكن استعراض مسار التحوّلات الاجتماعية في قرى الجولان عن طريق تسبّع المسار السياسي/النضالي ضد الإحتلال الإسرائيلي. فلا يمكن السؤال عن تشكل اجتماعي دون تتبع المسار السياسي في قرى تقع تحت إحتلال، إذ يشكل هذا منظومة العلاقات الداخلية في المجتمع، يوطئها ويؤججها حتّى يعيد ترتيبها كل مرة من جديد. يمكن تعيين أربع نقاط تحوّل أساسية في المسار السياسي/الاجتماعي، كلها مرتبطة بروية المجتمع لنفسه من خلال الصراع. مرحلة أولى يعي فيها المجتمع ضعفه فيبدي ولاء وثقة بالخلص من الإحتلال عبر القوة النظامية التي ينتمي لها ويات خارجها (بمعنى الدولة والجيش السوريين). مرحلة ثانية تنفجر فيها المواجهة الشعبية مع الإحتلال في الداخل، ترافقها محاولات لتسليح الحركة الشعبية. ومرحلة ثالثة تنكشف فيها أنماط التواطؤ/الانحياز بين الدولة الأم وبين الإحتلال، يرافقه غالباً انفتاح اقتصادي. والمرحلة الأخيرة هي التي يتجسّد فيها المجتمع إلى الانشغال بنفسه وسط تراكم القضايا حول إمكان التحرر، وهي مرحلة يميّزها بناء المؤسسات الهئية والعمل داخل أطر تنظيم غير سياسية بشكل مباشر، ويرافقها ظهور قوي للمجال الثقافي على حساب السياسي.

الحمامات العامة في عمّان

حال قرار أمانة (بلدية) عمّان الكبرى، وقد قضى قبل ما يقرب من عشر سنوات بإزالة الحمامات العامة التي كانت منتشرة في العاصمة، دون تحوّل المدينة إلى مكروه صحية، وألقدها من الروائح الكريهة التي زكبت أنوف قاطنيها ووزورها.

قرار إزالة الحمامات العامة لم يختلف عن قرار استحداثها في أربعينيات القرن الماضي. كلامها جاء من دون تخطيط بعيداً عن أعين خبراء هندسة المدن. هكذا كيفما اتفق.

قرار إنشاء الحمامات كان مبرره يوم اتخذه توفير أماكن لقاطني العاصمة البعيدين عن بيوتهم والواقدين بها من محافظات المملكة. سواء بهدف إنجاز معاملتهم الرسمية أو لأغراض التسوق. لفضاء تلك الحاجة البيولوجية، ذوّق عن القرار حينها بالحيولة دون تحول العاصمة إلى مكان في غاية القدرة نتيجة لفضاء الناس حاجتهم في لحظات الشدة في الأزقة وعلى الأرصفة.

تقرر إيجاد الحمامات في الأسواق المكتظة ومجمعات السفريات، وفي غالبية الأحيان، كانت تقيم في مساحات ضيقة وغير مخصصة لهذا الغرض، ودون مراعاة لشروط النظافة العامة، فخلت غالباً من التهوئة ومواد التعقيم والمناديل الورقية، وفي بعض الأحيان من المياه نفسها.

استفادت الأمانة على الوضع الكارثي للحمامات، وسعت إلى تغييره من خلال تعيين عمال يقومون على رعايتها والوقوف على نظافتها، وهي المهنة التي لاقت إقبالاً من العمالة الوافدة، واستفاد العاملون في

المهنة من الإكراميات التي يحصلون عليها من مستخدمي الحمامات، علاوة على الرواتب التي تقاضوها.

ليس حلّ مناسباً

مع بقاء المشكلة على حالها، طرحت الشركات الخاصة التي قامت بدورها بفرض أجور على مستخدميها لقاء توفير خدمة لائقة، أجادت الشركات تقديمها في البداية قبل أن تعود الأمور إلى سابق عهدها. وهكذا صدر قرار الإزالة، الذي لم يطل الحمامات الموجودة في المتنزهات والحدائق القليلة، والتي يسهل تسييرها والسيطرة على أوضاع النظافة فيها.

نُفذ القرار واخفت الحمامات التي حاك المجتمع حولها قصصاً وروايات بعضها خرافي، ليس فقط عن وضعها الكارثي، بل عن استغلالها في سلوكيات مخالفة، تبدأ بالمواعدة عبر كتابة أرقام الهواتف على جدرانها، وصولاً لاعتمادها من مثليي الجنس كأماكن لعلاقاتهم الحميمة، وهي القصص التي يتم لأن تكرارها دون أدلة مادية على صحتها، غير أنها كانت أيضاً محفزاً لاتخاذ قرار الإزالة.

إزالة الحمامات أزيلت بوّاب المكاره الصحية... مما سهّل انتشارها على مساحة أوسع داخل العاصمة؛ عاد الناس لفضاء حوائجهم عند الشدة في الأزقة وعلى الأرصفة. ليس غريباً ولا مستغرباً أن ترى شخصاً يبول في الطريق العام أو إلى جوار جدار استنادي في العاصمة التي تحتوي فائضاً من تلك الجدران.

ما العمل؟

تفطن الناس في قضاء حوائجهم،

مكالة بين

ضابط متوسط وضابط كبير

مساء الخير سعادتك يا باشا. أخبار معاليك إيه؟ إنشالله يكون كله تمام. في الحقيقة يا باشا إنا واقفين في مشكلة صغيرة. انا مش عاوز أقلق حضرتك. هو يا باشا الحقيقة، بيتيها لي.. احنأ جينا ندور النهاردة على حد نقبض عليه.. بس مالفيناش. لا يا



باشا والله ما بهز رش. يعني، ميقاش فيه إسلاميين في البلد. أيوه يا باشا. سافروا. هاجروا يا باشا. والباقيين اتقبض عليهم. والله مش عاوز أقلق حضرتك. هو يا باشا الحقيقة، بيتيها لي.. احنأ عملنا كل اللي عليها (يضحك بارتباك). أيوه يا فندم ما احنأ عددنا نقص كثير. الشعب

المصري بقى خمسين مليون يا باشا. نقص بقا عار بعين مليون. اكيد حضرتك خدت بالك. الطريق كان فاضي يا باشا. صح؟ سيادتك وصلت المكتب في ربيع ساعة؟ مش بقول لحضرتك يا باشا. هاهاهاه. غسل يا باشا والله. بس فيه مشكلة واحدة سعادتك. يعني الرجالة عندي يا باشا لو مالفيناش إسلاميين يقبضوا عليهم، كدا مش هيشغلوا. صح يا باشا؟ وبعدين يا باشا هنععمل إيه؟ الرجالة لازم يشغلوا سعادتك. نعم يا فندم؟ حضرتك بتتكلم جد؟ العفو يا فندم مقصدش لكن.. لكن بجد؟ نشجع الناس تبقي إسلاميين وبعدين نبتي نقيض عليهم؟! حاضر يا فندم. أומר سعادتك.

مجد كيتال

كاتب فلسطيني من حيفا

2600 شخص هو عدد الليبيين الذين لا يزالون مفقودين منذ عهد نظام العقيد الراحل معمر القذافي، بحسب وزارة رعاية أسر الشهداء والمفقودين الليبية بمناسبة اليوم العالمي للمفقودين (30 آب/ أغسطس)، عدد تقلص بعدما تم العثور أخيراً على 435 جثة في 90 موقعا استخدمت كمقابر جماعية.

ثمن للرفاه في بلدان الخليج

في بداية هذا الشهر، أيلول/ سبتمبر، أعلنت «جمعية حماية العمال الوافدين»، وهي إحدى المنظمات غير الحكومية العاملة في البحرين عن ارتفاع عدد حالات انتحار العمال الأجانب إلى 60 حالة خلال العام الجاري. ولا يتضمن هذا الرقم محاولات الانتحار الفاشلة أو التي تحسبت تحت بندتي الحوادث المرورية أو إصابات العمل. ورحبت الناطقة باسم الجمعية ارتباط تزايد حالات الانتحار في هذا العام بسوء الظروف المادية التي نتجت عن استغناء عدد من أرباب الأعمال عن العمال الأجانب، «نتيجة تأثير الأحداث التي تشهدها البحرين على الوضع الاقتصادي فيها بصورة عامة، ناهيك عن الأسباب الشخصية الأخرى التي قد تقود العامل إلى الانتحار».

ظاهرة خليجية

لا تنحصر ظاهرة انتحار العمال الأجانب في البحرين وحدها، بل هي ملحوظة ويتزايد ضحاياها في جميع بلدان الخليج العربية. فلا تكتف حالات خلود صفحات الجرائد اليومية في هذه البلدان من خبر يومي يخصها، ورغم عدم توافر الإحصائيات الرسمية، ورغم أن الأرقام المتوفرة لا تشمل الحالات التي لا يتم تسجيلها أو التي تحسبت تحت تسميات أخرى، فلا يمكن تجاهل الظاهرة التي تخفي تحت بريق الأنوار، الساطعة في مدن الخليج. لا تتشابه سير حياة الأفراد الذين يضطرون إلى الانتحار، فلكل منهم قصص تختلف تفاصيلها عن غيرها. ولهذا لا يمكن حصر الظروف والعوامل المؤثرة في هذه الظاهرة من دون دراسات جادة. يتطلب القيام بمثل هذه الدراسات تنسيق جهود أكاديمية من بلدان الخليج ومن البلدان المصدرة لليد العاملة، ولكننا قبل ذلك نتطلب مواقف الجهات المسؤولة في بلدان الخليج، واعترافها بخطورة الأمر، رغم أن ضحاياها هم في أسفل الهرم الاجتماعي.

سلطات غير مسؤولة

لقد تغيرت هذه البلدان كثيراً خلال العقود الأربعة التي تلت التطور التكنولوجي في السبعينيات. ولعل أبرز ملامح هذا التغيير يتمثل في ناهيتها، أولها هي النقلة العائلية في نمو بلدان المنطقة وتطوير البنى التحتية فيها. أما الثانية فتتمثل في تغيير التركيبة السكانية في جميع بلدان المنطقة التي أصبح أكثر من نصف سكانها من العمالة الوافدة. إلا أن لهذه التغيرات، وما تولد عنها، ثمن يدفعه بعض العمال المهاجرين. تتعامل السياسة الرسمية مع محاولة الانتحار باعتبارها سلوكاً منحرفاً ومخالفاً للقوانين المرعية وليس باعتبارها صرخة استغاثة من إنسان فقد القدرة على الوصول إلى مخرج مما هو فيه. ولهذا تتعامل الأجهزة المعنية من فشل في محاولته كجرم، فتودعه في مركز توقيف. وبعد فترة قد تطول أو تقصر من التوقيف، يُحال المسكين إلى المحكمة التي عادة ما تصدر عليه حكماً بالتسفير خارج البلاد، علاوة على الغرامة أو السجن. وبطبيعة الحال لا يلقي من يُودع مركز التوقيف أو يُحكم عليه بالسجن الرعاية والعلاج النفسي

اللازمين، فتتفاقم الأسباب التي دفعتها أصلاً لتلك المحاولة البائسة. ولهذا يكرر بعض الموقوفين محاولاتهم وهم في عهدة الشرطة. ولهذا أيضاً نرى عبر تقارير صحافية أن الخوف من هذا المصير ربما دفع كثيرين في السنوات الأخيرة إلى اختيار وسائل للانتحار لا تحتمل الفشل!

وإعلام متواطئ

تساهم التغطيات الإعلامية في تهيش الظاهرة والعوامل المؤثرة فيها، يقول أن أهم أسباب الانتحار هو «ضعف الوازع الديني». ولقد لاحظت تقارير المنظمات غير حكومية معينة يرصد معاناة العمال الأجانب، أن التقارير الإعلامية لا تتعرض لدور الأوضاع المزمنة التي يعيشها أغلبهم في دفع بعضهم نحو محاولة الانتحار. بل يمكن ملاحظة لجوء الصحافة إلى الإثارة الخيرية واستخدام ترسانة المفردات العنصرية، علاوة على تركيزها على «خلل ما» في شخصية الضحية. تتلهم هذه المعالجات الإعلامية لظاهرة الانتحار مع اتجاه «شيطنة» العمالة الأجنبية في الخليج. وهو اتجاه تستطيه السلطات الحاكمة، بميلاته في تصوير «أخطار» العمالة الآسيوية على عادات بلدان الخليج وثقافتها وبقائها.

حلقة الفقر المرعبة

حين ينهي العامل المهاجر حياته في مدينة من مدن الخليج لا تنتهي مسأته التي بدأ آخر فصولها حين قرّر أن يبحث عن عمل له في أحد بلدان المنطقة. فمأساة غالبية الفقراء الوافدين تبدأ عادة بالسعي لتوفير المال اللازم للهجرة نحو الخليج. يغطي المال المطلوب مصاريف استخراج جواز السفر والشهادات الصحية اللازمة، بما فيها رشوة محسوبة لوظفي الأجهزة المعنية، وعمولة وكيل توريد العمال لضمان الحصول على تأشيرة عمل. ووفق ذلك تأتي كلفة تذكرة السفر نفسها. تختلف كمية المال اللازم للوصول العامل من بلده للعمل في الخليج بحسب ظروف عدة. ولهذا فمن الصعب التعميم، إلا أن إحدى الدراسات الميدانية الأخيرة تشير إلى أن العامل من بنغلاديش يدفع حوالي 2700 دولار للوصول إلى الخليج بهدف العمل، (وهو مبلغ يعادل متوسط الأجر الذي سيحصل عليه ذلك لفترة تتراوح بين 15 و18 شهراً). فإذا أضفنا ما سيحتاجه ذلك العامل لمصاريف سكنه وأقامته في المدينة الخليجية، نكتشف أنه سيحتاج إلى أكثر من سنتين لسداد ديونه.

الهجرة إلى الخليج كاستثمار جماعي

يأتي أغلب المهاجرين إلى بلدان الخليج من أزمات الفقر في بلدان شبيهة القارة الهندية وجنوب شرقي آسيا. ففي بنغلاديش، حيث لا يزيد الحد الأدنى للأجور عن 35 دولاراً، وحيث يعيش ثلث السكان فيها تحت خط الفقر، لا يتمكن العامل من توفير المبلغ اللازم لحصوله على فرصة عمل في الخليج من دون مساعدة آخرين. يجمع أغلب المهاجرين المال اللازم عن طريق بيع ما يمتلكون أو الاستئانة من الأهل والأقارب، فيما يصيب مشروع استثمار جماعي يتشارك فيه

حلم ..

أفراد عديدون، وكثيراً ما يستلزم الأمر الاستئانة من المرابين مقابل نسب فوائد عالية. حين يصل العمال المهاجرون إلى دبي أو الدوحة أو غيرها، يأتون ومعهم أحلامهم وأحلام عوائلهم وبقيّة أقرانهم يقرب انتشالهم من حلقة الفقر المرعبة، إلا أن كثيراً من المهاجرين سرعان ما يكتشفون أن الخليج ليس باب الجنة. بعضهم يكتشف أن العمل الموعود كان خدعة وأن عليه أن يعرض عضلاته في سوق العمل منافساً لآلاف غيره من العمال الأجانب الذين يبحثون عن العمل على مفارق الطرق. وبعضهم سيكتشف أنه لن يحصل على أكثر من نصف الأجر المتفق عليه، مما سيضطره للعمل أوقات إضافية أو البحث عن عمل مواز. وبعضهم سيكتشف أن صاحب العمل كثيراً ما يتحائل في احتساب أجور عماله أو أنه يتأخر في دفعها لأشهر، بل وقد يملن أفلاسه قبل دفعها.

انتحار الحداد ماسوباتي ماريبان

من بين من انتحروا في العام الماضي ماسوباتي ماريبان وهو عامل قدم إلى البحرين من ولاية تاميل نادو في جنوب الهند. تحوي قصته بعض ملامح حلقة الفقر المرعبة التي تستنزف أرواح العمال الوافدين للعمل في الخليج. وهي حلقة تتشابك فيها عوامل ما قبل الهجرة مع عوامل ما بعدها. اشتغل ماسوباتي ماريبان حداداً في شركة مقاولات كبرى يرتبط مالكها بعلاقة تجارية مع رئيس الوزراء البحريني. إلا أن الشركة أخلت باتفاقها معه ومع زملائه، وخفضت أجرهم الشهري إلى 45 ديناراً (حوالي 120 دولاراً) بدلاً من الأجر الشهري المتفق عليها (100 دينار أو ما يعادل 265 دولاراً). وبعد محاولات عدة تدخلت فيها السفارة الهندية ووزارة العمل، لم يحصل العمال على حقوقهم فأعلنوا التوقف عن العمل. عندها قامت شركة المقاولات برفع قضية ضد العمال المضربين. فحكمت المحكمة لمصلحة الشركة وقضت بتفريغ العمال مبالغ لتعويض الشركة عن الخسائر التي لحقت بها. وتراوحت الغرامات بين 400 و600 دينار (1060-1590 دولاراً). وحسب الأصول المرعية، صدر قرار بمنع العمال من السفر خارج البحرين قبل دفع الغرامات المفروضة عليهم.

وجد الحداد ماسوباتي ماريبان، وأكثر من مئة عامل هندي من زملائه، أنفسهم عاطلين عن العمل وممنوعين من العمل لدى أي صاحب عمل آخر إلا بموافقة شركة المقاولات التي تطالبهم بتسديد الغرامات التي فرضتها المحكمة عليهم. ووفق ذلك، فهم ممنوعون من السفر من دون موافقة الشركة التي لم تدفع لهم منذ البداية سوى نصف الأجر المتفق عليه. لم يجد ماسوباتي ماريبان مخرجاً مما هو فيه سوى الانتحار. وهو كان لم يكمل عامه الثالث والثلاثين.

عبد الهادي خلف

أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة لوند. السويد، من البحرين

«حكاية بيت»



(تصوير مروى طرييه - خاص «السفير العربي»)



الجلوان العربي السوري المحتل - حكاية بيت: «خلف الشريط حرب تختلف عن كل حرب، داخل الشريط يدان ثقلبان ار غفة وشيخ يحلم بشجرة تفاح عالية تمضي خلف الشريط وتهمس لأخوة عودوا لدفء تَنور بيت».

في بريق المدينة

«...أطارد قرية وتطاردني بعد أن تنهار المقدمة يبدأ الحديث العميق والحاجة الملحة في الحضور فهي التي دفعتنا للنص، فحيفا الباردة السليسة في الانتشار في داخلك في ساعات النهار كمثل حالة انفجار مدوّ، لا تعرفك في الليل، فالليل حضرة الموت، وأقل التفاصيل. هذه المدينة قادرة على أن تسحق فيك كل ما كنت تريد أن تحفظه، لجرد هاوية خشبية أعدت لتشئت يديك بها أثناء شرب حساء في حانة يزورها الكثيرون وتبقى بها وحيداً ملقاً على الأرض. فإنك تتشبث لتستطيع أن تحدد إحداثيات جسدك، ثم تسقط. الكل هنا تطارده القرية، أو بطاردها، وإذا كُنْتَ قادراً في النص على أن أراوغ، فعلى أن أقتبسي؛ الفئاضة بين المكان والإنسان وحدها قادرة على خلق بريق المدينة»، وأنه يبدو أن المقدمة كانت سهمة ولم تنحصر.

في حيفا لا يمكن أن تعرف من الذي رسم لنا هذا المكان، وإن كنا شركاء في الرسم، فكيف أتقنا الجمال والقيح بهذه الطريقة؟! وإذا كنا فعلاً قد تناغمنا معاً، فلماذا نحن إذاً بهذه الاستفاضة في خلافتنا حتى الصراع؟! والأهم في معالم لوحتنا هذه أن نفهم، لماذا كُنْتَ قادراً في المدينة بفتاة جميلة ووحيدة في الزاوية هناك، ومن سمح لها أن تبغتها كحبات المسحبة وتعيد معمدة للمة بعض حياتها فقط، وتجمعها بشكل مغاير لما كانت هي في الأصل عليه...

من مدونة وافي بلال (14 أيلول / سبتمبر 2013)
http://wafibl.blogspot.co.il/2013/09/blog-post.html

أطلقوا سراح صوت البحرين

رغم أني أسكن في مدينة تغرق بسبب زخات المطر نتيجة لغياب شبكات الصرف الصحي، وعدم توفرها على أبسط مقومات العاصمة الحديثة، وأن من يحكم شعبي يصر على إذلاله ويصرخ كلنا سنحت له الفرصة بأنه ليس في أجداته تغيير هذا الواقع المرّ. إضافة إلى انشغالي بسبب الانتخابات المرزلة التي يريد العسكري مها تجويل نفسه، وأن يضفي شرعية شكلية لحكمه، كما أني أرى الظلم في بلدي أنما وليت وجهي، وأن الفقر هو الصديق الحميم الوفي الوحيد لأبناء شعبي، إلا أن هذا الواقع الغميس لا يجعلني أنسى أن لي رفيقاً يعانئ الآن في مملكة البحرين من سباط آل خليفة، لا لجرم ارتكبه بل لأنه يحلم مثلي بوطن تصان فيه كرامة المواطن.

لهذا سأكتب قليلاً عن قضيتي لعل أحداً يتضامن معي، ويقول معي «الحرية لحمد حسين» (صافي)، خليفة القضية.

قامت قوات الأمن التابعة لنظام آل خليفة في صباح 31 تموز/ يوليو 2013 بمهاجمة منزل المدون البحريني محمد حسين (صافي) وصادرت الكمبيوتر الخاص به بالإضافة إلى أجهزة الكتر ونية أخرى، ومن ثم تم احتجازه في إدارة التحقيقات الجنائية في النامية حتى 4 آب/ أغسطس لترد أبناء بنقله إلى سجن المحوض الجاف في الحد، ولم تنته القصة هنا فقد قام الأمن بتعذيبه والتنكيل به، وحين اكتشف محامييه عبد العزيز موسى تعرضه للتعذيب وغرد بذلك قامت قوات الأمن باعتقاله...

من مدونة أحمد ولد جدو (11 أيلول / سبتمبر 2013)
http://ahmedjedou.blogspot.com/

مدونات

سوريا وأزمة الانتماء

فقدت خلال السنتين الأخيرتين العديد من الأصدقاء المقربين، أو الذين كنت أعتقد أنهم مقربون. اكتشفت بأن معظم الأجواء التي عشتها لم تكن تشيعني حقاً، وأن معظم الأصدقاء الذين جمعني بهم قضاي لم يكونوا أكثر من غرباء. أعتقدت ليوم بأن خيمة واحدة كانت كافية لتحمل قضيتنا. المسألة لم تكن يوماً اختلافاً في الرأي، كما يعتقد كثير، بل كانت اختلافاً جذرياً في القضية... أتذكر الآن أيضاً أن أحد الأصدقاء راسلني منذ فترة، يُعيد الضربة الإسرائيلية لفاسيون، ليؤكد لي بأنني خنث القضية عندما دعمت المارضة الخائنة... ما زلت في بعض الأحيان أشقائق لسذاجة صدقتنا قبل الثورة، في حينها كان كل شيء ساذجاً ونظرياً لدرجة أن الإلاء بالرأي كان سهلاً، بشكل خاص عندما كان هذا الرأي شبيهاً بالثوابت. صديق ثالث، أخبرني يوماً بأن المعارضة المسلحة هي المسؤول الأول والأخير عن النتيجة الحالية التي وصلت إليها البلاد، وأن الأسد لم يمارس سوى رد الفعل الطبيعي... أعتقد في كثير من الأحيان بأن معظمنا نسى لماذا نغادي إسرائيل ونندد بانتهاكات أميركا وحروبها، نسى أن مصطلحات مثل «الإمبريالية» و«الاحتلال» ليسا خطأ مستغنياً يبدأ بأمبريكا وينتهي بإسرائيل، بل هي مفهوم لعدد من الممارسات التي لا تكون محصورة...

من مدونة «طباشير» السورية
http://www.freesham.com/2013/09/blog-post_10.html